مصرفيون يؤكدون أن الخطوة تهدف إلى تخفيف الأعباء

الإمارات: «المركزي» يطلب تفاصيل القروض المعاد جدولتها

المركزي يطالب البيانات المتعلقة بالقروض

طلب المصرف المركزي من البنوك وشركات التمويل العاملة في الدولة تزويده بكافة البيانات المتعلقة بالقروض التي تمت اعادة جدولتها من قبل كل بنك او شركة تمويل مشيرا الى أن القروض المقصودة هي القروض التي تم تمديد فترات استحقاقها لتجنب تعثر المقترضين دون تعريض البنك أو الشركة لأية خسارة من جراء اعادة الجدولة.

وأكد المصرف المركزي في تعميم تلقته كافة البنوك وشركات التمويل العاملة في الدولة ضرورة موافاته بالبيانات المتعلقة بالقروض الشخصية المعاد جدولتها في موعد لا يتجاوز الثالث والعشرين من شهر أكتوبر الحالي للوقوف على وضع تلك القروض وتطوراتها.

وشملت البيانات التي طلبها المصرف المركزي في تعميمه الذي أصدره أمس صالح علاوي الطنيجي مدير أول دائرة الرقابة على البنوك بالمصرف المركزي شملت معلومات تفصيلية عن مجموع القروض المعاد جدولتها حتى شهر يونيو ونوفمبر 2011 وسبتمبر 2012.

وما يتعلق بالقروض المعاد جدولتها لمرة واحدة و المعاد جدولتها لمرتين أو لأكثر من مرتين مع توضيح المبلغ الأساسي لكل قرض الذي يتم تسديده بانتظام دوريا وإعادة السداد بعد ان تجاوزت فترة السماح مدة عام والسداد الكامل عند الاستحقاق والفائدة المترتبة والتي تم ضمها للقرض والمخصصات المحددة.

وطلب المركزي معلومات تتعلق بالقروض المعاد جدولتها لعدة فئات شملت الحكومة والقطاع العام والحكومة الاتحادية والوحدات غير التجارية التابعة لها والكيانات الحكومية المملوكة بنسبة تزيد عن 50 في المئة من قبل الحكومة والقطاع الخاص «شركات» والشركات المملوكة من الحكومة بنسبة اقل من 50 في المئة والشركات الأخرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

وكذلك القروض الشخصية

■ القروض الشخصية تواصل النمو بـ 261 مليار درهم

الاستهلاكية وقروض السيارات والسحب على المكشوف والقروض العقارية والسكنية والقروض المرهونة بأسهم للأفراد وقروض الأفراد الأخرى والقروض الممنوحة للشركات الصغيرة لغاية 2 مليون درهم والقروض لغير المقيمين والقروض الممنوحة للأثرياء وهم الأفراد الذين تتجاوز ثرواتهم التي يمكن للبنك معرفتها 50 مليون درهم لكل فرد.

وقالت مصادر مصرفية إن هذه الخطوة تأتي في اطار توجيهات مجلس إدارة المصرف المركزي خلال إجتماعه الثالث للعام الحالي بإيجاد حلول لتخفيف أعباء قروض المواطنين غير التجارية ومعالجة ارتفاع «خدمة الدين» بعد ان اطلع مجلس الإدارة على البيانات الخاصة بقروض المواطنين الشخصية «غير التجارية».

ودرس المجلس عدّة خيارات بشأنها لإيجاد حلول مناسبة لها ولاحظ المجلس أنّ نسب الاستقطاعات الشهرية من رواتب المواطنين لسداد هذه القروض مرتفعة «خدمة الدين» وبهدف تخفيف الأعباء المالية عن كاهل المواطنين وجه المجلس بإجراء مزيد من الدراسة والتعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنيّة لمعالجة هذا الموضوع بهدف إيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من أعباء هذه القروض على المواطنين.

وأكد مصرفيون أن توجيه مجلس إدارة المصرف المركزي بإيجاد حلول لتخفيف أعباء قروض المواطنين غير التجارية ومعالجة ارتفاع «خدمة الدين» جاء ضمن سلسلة من الإجراءات لتنظيم الاقراض الشخصي للمواطنين ورفع المعاناة والأعباء عن المواطنين محدودي الدخل تنفيذا لمبادرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» بإنشاء صندوق لمعالجة ديون المواطنين من ذوي الدخل المحدود.

وقال المصرفيون إن هذه الاجراءات تهدف الى معالجة ديون المواطنين المتعثرين بالتزامن مع وضع الأطر الوقائية الكفيلة بعدم حدوث حالات تعثر عن طريق تيسير اجراءات سداد القروض وعدم المبالغة في تكاليف خدمة الديون على المواطنين المقترضين لقروض غير تجارية.

أوضح المصرف المركزي ان التسهيلات البنكية المعاد جدولتها هي القروض التي تم إعادة التفاوض على بنودها ولا تؤدي البنود الجديدة إلى اي خسارة في القيمة الحالية للبنك مشيرا الى أن الوحدات غير التجارية يقصد بها المرافق العامة والمؤسسات الشبيهة المملوكة بشكل كامل من الحكومة الاتحادية او المحلية وفي حال تجاوزت الملكية نسبة 50 في المئة تكون الشركة مملوكة او تابعة للقطاع العام وفي حال كانت اقل فتعتبر قطاع خاص فيما عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشركات التي لا يتجاوز عائدها 75 مليون درهم.

«المركزي»: القروض الشخصية تواصل النمو إلى 261.3 مليار درهم

اظهرت أحدث إحصاءات أصدرها المصرف المركزي أمس، أن البنوك العاملة بالدولة واصلت توسعها بشكل كبير في منح القروض الشخصية خلال العام الحالي وسجلت سقفا تاريخيا جديدا، حيث ارتفعت القروض الشخصية إلى 261.3 مليار درهم في نهاية شهر اغسطس الماضي وبلغت أعلى مستوى لها في 5 سنوات مقابل 260.4 مليار درهم بنهاية يوليو الماضي.

واوضحت أن حجم القروض التي منحتها البنوك خلال شهر يوليو فقط بلغ 900 مليون درهم بمعدل شهري كبير، حيث كان اجمالي القروض الشخصية 252.1 مليار درهم بنهاية ديسمبر الماضي فبلغ حجم القروض التي منحتها البنوك خلال 8 شهور الاولى من 2012 نحو 9.2 مليارات درهم بنمو شهري بلغ 0.3 في المئة وفي 8 شهور بلغ 3.6 في المئة .

ووفقا للإحصاءات واصلت قيمة شهادات الإيداع ارتفاعها للشهر الثاني على التوالي بعد أن انخفضت بشكل متواصل على مدار 3 شهور وارتفعت بنهاية اغسطس الماضي إلى 84.9 مليار درهم مقارنة بنحو 84.2 مليار درهم بنهاية يوليو الماضي بزيادة شهرية بلغت نحو 700 مليون درهم بنمو شهري بلغ 0.8 في المئة ومقابل 80.4 مليار درهم في نهاية عام 2011 بارتفاع نسبته 5.6 في المئة في 8 شهور.

وبلغت قيمة شهادات الايداع الإسلامية 12.2 مليار درهم بنهاية شهر اغسطس الماضي مقابل 12.6 مليارات درهم بنهاية يوليو الماضي ومقابل 13 مليارات درهم بنهاية عام 2011 بانخفاض شهري بلغ 3.2 في المئة وانخفاض بلغ 6.2 في المئة في 8 شهور.

وزير الاقتصاد الإسباني: النمو يبدو أفضل

بعثة «النقد الدولي» تشرف على إنقاذ بنوك إسبانيا

مدريد «كونا» و«رويترز»: قال وزير الاقتصاد الاسباني لويس دو جويندوس أمس: إن النشاط الاقتصادي لاسبانيا في الربع الثالث من العام لن يختلف عن الربع الثاني وإنه يبدو افضل بوجه عام من الاداء في بقية أوروبا.

وقال دو جويندوس للصحافيين في مدريد «الربع الثالث مماثل بدرجة كبيرة للربع الثاني وهو ما يتناقض مع الوضع في أوروبا.»

كان وزير الاقتصاد قال في سبتمبر أيلول إنه يتوقع أن ينكمش الاقتصاد الاسباني نحو 0.4 في المئة في الربع الثالث.

على صعيد آخر، وصلت الى اسبانيا أمس بعثة من صندوق النقد الدولي لمتابعة الاشراف الفني على سير عملية اعادة رسملة القطاع المصرفي الاسباني الذي يحتاج لمبلغ 59 مليار يورو كحد اقصى لاتمام اعادة هيكلته ومواجهة ازمة الثقة المتفاقمة التي تواجهه.

وقالت تقارير محلية ان تلك الزيارة التي تعد الثانية منذ شهر اغسطس الماضي هي احدى الشروط التي فرضتها دول منطقة اليورو على اسبانيا لدى الموافقة على منحها مساعدات مالية تصل الى 100 مليار يورو في شهر يونيو الماضي.

لويس دو جويندوس

واضافت ان مهمة البعثة ستختتم في الـ26 من اكتوبر الجاري بتسليم السلطات الاسبانية والاوروبية تقريرا موضحا عن سير العملية الاصلاحية.

وكانت دول مجموعة اليورو وافقت في الثامن من شهر يونيو الماضي على منح اسبانيا مساعدات مالية تصل الى 100 مليار يورو لاعادة انقاذ قطاعها المالي واستعادة ثقة المستثمرين بالاقتصاد الاسباني والاستقرار المالي لمنطقة اليورو فيما كلفت اسبانيا شركتي «اوليفر وايمن» و«رولاند بيرغر» بمهمة دراسة التكلفة الاجمالية المطلوبة للبنوك الاسبانية.

وكشفت شركة «اوليفر وايمن» في الـ28 من سبتمبر الماضي عن حاجة البنوك الاسبانية الى 53.7 مليار يورو لاعادة انقاذها وامكانية ارتفاع ذلك المبلغ الى 59.3 مليارا كحد اقصى مالم تؤخذ بالاعتبار الاصلاحات الاخيرة وعمليات الاندماج الجارية بين عدة مؤسسات بنكية.

وتم اخضاع 14 بنكا اسبانيا يمثل 90 في المئة من النظام المالي في البلاد لاختبارات التحمل اجتازتها بنجاح سبعة بنوك هي «سانتاندير» و«بي بي في آ» و«كايشا بانك» و«سابادبل» و«كوتشوبانك» و«بانكينتر» و«اوني كاخا وكاخا اسبانيا دويرو» فيما من المتوقع ان تبدأ البنوك الاخرى بالحصول على المساعدات مع بداية شهر نوفمبر المقبل.

وزير الطاقة القطري: سوق النفط العالمية تتلقى إمدادات جيدة

قال وزير الطاقة القطري محمد السادة امس إن سوق النفط العالمية تتلقى إمدادات جيدة وإن مستويات مخزون النفط مريحة. وأبلغ مجموعة من الصحافيين أثناء زيارة إلى طوكيو «السوق تتلقى إمدادات جيدة عالميا ومستوى مخزون النفط في وضع مريح جدا.»

واضاف «ننتج أكثر من 700 الف برميل يوميا لكن مع كمية مماثلة من المكثفات ايضا.»

وكان يتحدث على هامش اجتماع لوزراء الطاقة والصناعة لليابان وقطر.

«الراجحي» يحقق 974. 5 ملايين ريال أرباحاً في تسعة أشهر

أعلن الرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي سليمان بن عبدالعزيز الزين أن المصرف حقق ارباحا صافية خلال التسعة أشهر من العام الجاري بلغت 5.974 ملايين ريال في مقابل 5.479 ملايين ريال للفترة المماثلة من العام السابق وبنسبة ارتفاع قدرها 9 في المئة نتيجة لنمو و تنوع منتجات المصرف التمويلية والاستثمارية، حيث بلغ إجمالي دخل العمليات 10.493 ملايين ريال بنسبة زيادة بلغت 14.3 في المئة مقارنة بمبلغ 9.179 ملايين ريال للفترة المماثلة كما بلغ صافي أرباح التمويل و الاستثمارات 7.080 ملايين ريال مقابل 6.799 ملايين ريال بنسبة زيادة بلغت 4.1 في المئة ، كما ارتفعت إيرادات الخدمات المصرفية بنسبة 39 في المئة لتبلغ 2.348 مليون ريال في مقابل 1.693 مليون ريال للفترة نفسها من العام الماضي.

وبالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي فقد بلغ إجمالي دخل العمليات 3.639 ملايين ريال بنسبة زيادة بلغت 14 في المئة ، كما بلغ صافي إيرادات التمويل والاستثمارات 2.409 مليون ريال بنسبة زيادة 5 في المئة وكذلك بلغت إيرادات الخدمات المصرفية

سليمان الزين

785 مليون ريال بنسبة زيادة 18 في المئة . وقد بلغت الارباح الصافية خلال الربع الثالث 1.869 مليون ريال.

وافاد الرئيس التنفيذي الى ان المصرف واصل نموه وذلك من خلال سياسته الاستثمارية والمصرفية الناجحة حيث بلغ إجمالي حقوق المساهمين 35 مليار ريال في مقابل 32 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت 9.4 في المئة ، كما ارتفع إجمالي الموجودات إلى 247 مليار ريال في مقابل 213 مليار ريال بنسبة زيادة قدرها 16 في المئة ، في حين بلغت الأصول التمويلية للمصرف 166 مليار ريال بنسبة ارتفاع بلغت 23 في المئة ، كما بلغت أرصدة العملاء 195 مليار ريال في مقابل 167 مليار ريال بنسبة زيادة 17 في المئة ، هذا وقد حافظ المصرف على تصدرة من خلال تحقيق عائدا على معدل الموجودات بلغ 3.40 في المئة وعائدا على حقوق المساهمين بلغ 23.35 في المئة ، وبلغ ربح السهم الواحد 3.98 ريال في مقابل 3.65 ريال للفترة نفسها من العام السابق، كما اشار الرئيس التنفيذي الى أن المصرف نجح في تنويع مصادر الإيرادات وتنمية قطاعي الاستثمار والخدمات المصرفية جنبا إلى جنب مع الاهتمام المتزايد بالعملاء وتلبية احتياجاتهم من خلال شبكة واسعة من الفروع المصرفية بلغت 478 فرعا داخليا و28 فرعا خارجيا بالإضافة لشبكة متطورة من أجهزة الصرف الآلي بلغت 3.254 صراف آلي. واختتم الرئيس التنفيذي للمصرف تصريحه بتقديم الشكر نيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة وإدارة البنك لعملاء المصرف الكرام لولائهم وموظفي المصرف لجهودهم الكبيرة في تحقيق هذه النتائج المتميزة.

أطول مبنى مكتبي في الشرق الأوسط

إنجاز 50 في المئة من مشروع مقر هيئة سوق المال بمركز الملك عبدالله بالسعودية

أطلع رئيس مجلس هيئة السوق المالية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري وكبار المسؤولين في الهيئة ممثلة بنائب الرئيس واعضاء مجلس الادارة وأعضاء اللجنة التوجيهية للمشروع والفريق الفني على آخر المستجدات وسير العمل في مشروع مقر هيئة سوق المال بمركز الملك عبدالله المالي في زيارة لمشروع مقر هيئة سوق المال والواقع بمركز الملك عبدالله المالي بمدينة الرياض.

وشاهد التويجري خلال جولته عرضا مرئيا بين مراحل تنفيذ المشروع حيث بلغت نسبة ماتم انجازه من الاعمال قرابة الـ50 في المئة ويتوقع الانتهاء من تنفيذ بقية الاعمال للمشروع مع نهاية 2013م ان شاء الله.

واوضح العرض أن المبنى صمم وفقا لأحدث المعايير العالمية لتلبي احتياجات المؤسسات العاملة في القطاع المالي، ويعد من افضل المباني المكتبية من حيث المواصفات التقنية في منطقة الشرق الاوسط وبين العرض المرئي الذي اطلع عليه معالية ومرافقوه ان المشروع الذي يقع على مساحة 5.962 مترا مربعا يتكون من 4 ادوار تحت الارض و80 دورا فوق الارض باجمالي مسطحات تتجاوز 240.000متر مربع وصافي ارتفاع 385 مترا.

كما يحتوي البرج على نظام انشائي معقد يهدف الى اعطاء المبنى تماسكا انشائيا متكاملا، وهو عبارة عن مزيج من الخرسانة المسلحة والاعمدة الحديدية يتراوح قطرها بين 1.5-2.4 متر مدعمة من الداخل بخرسانة مسلحة. كما يوجد في البرج منطقتان يبلغ ارتفاع الواحدة منها 17.2مترا تحوي غرف التبريد المركزية والخدمات الميكانيكية الاخرى والنظام الانشائي لتلك المنطقتين عبارة عن مزيج من الخرسانة المسلحة وهيكل حديدي ضخم «يعد من الاضخم على مستوى العالم في المباني المكتبية» بإجمالي وزن يبلغ 5.800طن حديد للمنطقتين : حيث تقع المنطقة الاولى بعد الدور الـ 27 وتحوي 3400 طن والمنطقة الثانية تقع بعد الدور الخمسين ويبلغ وزن كميات الحديد 2400 طن، وفي مقارنتها مع النظام الانشائي ببرج خليفة في دولة الامارات العربية المتحدة نجد ان اجمالي كميات هيكل الحديد 1100 طن موزعة على خمس مناطق كل منطقة بها 220 طنا. الجدير بالذكر انه استخدم في المشروع نظام بيئي متكامل من حيث معالجة وتكرير المياه ونظام مطور للتقليل من نفاذية الحرارة الخارجية الى داخل المبنى وذلك باستخدام الواح زجاجية من ثلاث طبقات يبلغ سمكها 5سم مظللة بألواح خارجية مدروسة مع حركة الشمس تساعد على التحكم بكمية دخول الاضاءة الطبيعية للمبنى مما ساهم بتقليل استهلاك الكهرباء ويعطي المبنى خاصية الاستدامة. كما استخدم نظام توليد الطاقة الشمسية وذلك باستخدام الواح زجاجية لتوليد الكهرباء موجودة في قمة المبنى.

التويجري ومرافقوه يتجولون في مشروع مقر الهيئة

«سامسونغ» تدخل قائمة أفضل عشر شركات عالمية في تصنيف انتربراند

حققت شركة سامسونغ للالكترونيات المحدودة، الشركة العالمية الرائدة في وسائل الإعلام الرقمية والتقنيات الرقمية المركز الـ9 من بين افضل مئة علامة تجارية حول العالم في قائمة شركة «انتربراند» المتخصصة في استشارات ودراسات العلامات التجارية التي اصدرت قائمتها السنوية لعام 2012 حيث جاءت سامسونغ ضمن الشركات العشر الاولى من حيث قيمة العلامة التجارية وذلك للمرة الاولى في تاريخ الشركة.

وكشفت شركة «انتربراند» المتخصصة في استشارات ودراسات العلامات التجارية في قائمتها السنوية لعام 2012 لأفضل مئة علامة تجارية حول العالم أن القيمة التجارية لشركة سامسونغ حققت قفزة نوعية كبيرة اذ جاءت في المركز التاسع هذا العام قافزة من المركز الـ17 في العام الماضي حيث ارتفعت قيمتها علامتها التجارية الى 32.9 مليار دولار بزيادة 40 في المئة .

ان ارتفاع القيمة التجارية لسامسونغ الى 40 في المئة خلال عام واحد، وتجاوزها معدل زيادة متوسط افضل 100 علامة تجارية عالمية البالغ «10في المئة » دليل على التزام سامسونغ نهج الابتكار والحلول التي تحدث تغييرا في صناعة الالكترونيات، من خلال ابتكار تقنيات جديدة ومنتجات مبتكرة تلهم العالم. وتسعى سامسونغ دوما وبشغف شديد إلى التفوق والتميز في كل ما تقوم به، إلى جانب التزامها المتواصل بتطوير أفضل المنتجات وتقديم أفضل الخدمات في السوق. وفي ظل التطور السريع الذي يشهده الاقتصاد العالمي حاليا تعد القدرة على التغيير والابتكار من الثوابت والعوامل الأساسية لاستمرار أية شركة فإن سامسونغ تضع المستقبل نصب أعينها وتعمل على توقع احتياجات ومتطلبات السوق حتى تتمكن من المضي قدما إلى الأمام نحو نجاح طويل الأمد.

شعار سامسونغ

وقد كسبت سامسونغ ولاء وثقة عملائها الذي اسهم في بناء علامتها التجارية ذات القيمة العالمية وذلك بتحقيق التفوق في مجال الالكترونيات التي تجاوزت في تصميمها وابتكارها حدود الابداع والخيال لتحتل الصدارة في التقنيات الذكية المبتكرة كونها كانت اول من اطلق وبصورة حصرية مفهوم التلفزيون الذكي الذي طرحت نسخته الاخيرة وبشاشة عرض مقاس 75 بوصة في الاسواق العالمية واسواق الشرق الاوسط. فضلا عن النقلة النوعية التي احدثتها في عالم الهواتف المحمولة عبر مجموعة «GALAXY S»، و«GALAXY NOTE» وقائمة الاجهزة اللوحية المبتكرة التي حازت رضى جميع المستهلكين عالميا الى جانب منتجاتها الاخرى من الاجهزة المنزلية مثل الغسالات والثلاجات والمكانس الحديثة، ونالت العديد من منتجاتها جوائز الابتكار والتصميم مستحوذة على الصدارة العالمية المستمرة.

اليورو مستقر والأنظار على إسبانيا

استقر اليورو امس مع انتظار المستثمرين توضيحا بشأن متى ستطلب اسبانيا الحصول على مساعدة مع عدم توقع أنباء جوهرية من قمة للاتحاد الاوروبي في وقت لاحق هذا الأسبوع.

ومن المرجح أن يحد ذلك من أي مكاسب لليورو على المدى القريب. لكن التوقعات بأن العملة الموحدة ستصعد بقوة فور تقدم اسبانيا بطلب للحصول على حزمة إنقاذ يمنع المستثمرين من المراهنة ضدها.

واستقر اليورو دون تغير عند 1.2945 دولار متعافيا من مستواه المنخفض 1.2891 دولار بفضل عمليات شراء من مستثمرين. وأدى عدم التيقن بشأن متى ستطلب مدريد مساعدة مالية إلى بقاء اليورو داخل نطاق بين 1.2800 و1.3100 دولار منذ منتصف سبتمبر أيلول مع وجود خيارات دون 1.2800 دولار.

وارتفع اليورو 0.2 في المئة إلى 101.75 ين مع اوامر لوقف الخسائر فوق 101.20 ين.

وتعزز الطلب على الأصول عالية المخاطر مثل الأسهم والعملات المرتبطة بتجارة السلع الأولية مثل الدولار الأسترالي الذي ارتفع 0.1 في المئة إلى 1.0235 دولار أمريكي.